

الأسعار لازالت قرب أعلى مستوى في أسبوع وسط مخاوف بشأن الإمدادات

النفط يتراجع بفعل انخفاض واردات الصين.. «برنت» عند 76.4 دولاراً



انخفضت أسعار النفط جراء مخاوف جديدة حيال الطلب بعدما أظهرت بيانات انخفاض واردات الصين من الخام في النصف الأول من العام ولكنها لازالت قرب أعلى مستوى في أسبوع وسط مخاوف بشأن الإمدادات مع تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا. وتراجع خام برنت ثمانية سنتات وهو ما يوازي 0.1 في المائة إلى 76.41 دولار للبرميل بحلول الساعة 0602 بتوقيت جرينتش بعدما كسب 1.8 في المائة. وهبط خام غرب تكساس الوسيط 15 سنتا ما يعادل 0.2 في المائة إلى 75.10 دولار للبرميل بعدما فقد 1.6 في المائة في الجلسة السابقة. وانخفضت واردات الخام الصينية ثلاثة بالمئة من يناير إلى يونيو مقارنة بها قبل عام وهو أول انكماش منذ 2013، وأدى عز في حصص الواردات وأعمال صيانة في المصافي وارتفاع الأسعار العالمية إلى كبح المشتريات، وفقا لـ«رويترز». وقالت مجموعة يوراسيا في مذكرة «جرى خفض الواردات بسبب ارتفاع الأسعار مما قلص هامش ربح المصافي». وكانت قد صعدت أسعار النفط، لتعوض معظم الخسائر التي تكبدتها في اليوم السابق، إذ تلقت السوق الدعم نتيجة شح الإمدادات وتوقعات بمزيد من السحب من مخزونات الخام الأمريكية، بيد أن المخاوف من انتشار سلالات كوفيد-19 كبحت المكاسب. وارتفع خام برنت تسليم سبتمبر أيلول 36 سنتا أو ما يعادل 0.5 في المائة إلى 75.52 دولار للبرميل بحلول الساعة 0655 بتوقيت جرينتش، بعد أن خسرت 0.5 في المائة. وبلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 74.45 دولار للبرميل بزيادة 35 سنتا أو ما يعادل 0.5 في المائة، بعد أن هبط 0.6 في المائة في الجلسة السابقة. وقال توشيتاكا تازاوا المحلل

لدى فوجيتومي للسمرة «التفاؤل بشأن شح الإمدادات وانخفاض مخزونات الخام الأمريكية يقدمان الدعم». وأضاف «لكن المخاوف الأخذة في التنامي بشأن ارتفاع حالات الإصابة بكوفيد-19 عالميا ستجلب المكاسب على الأرجح». وكشف استطلاع مبدئي أجرته «رويترز» أنه من المتوقع أن تنخفض مخزونات الخام الأمريكية للأسبوع الثامن على التوالي، بينما ستهدب أيضا مخزونات البنزين. وتتراج مخزونات الخام على نحو مطرد لعدة أسابيع، فيما هبطت المخزونات الأمريكية لأدنى مستوى منذ فبراير 2020 في الأسبوع المنتهي في الثاني من يوليو. وارتفعت واردات الصين من الخام في يونيو من مايو، بيد أنها انخفضت بشدة مقارنة مع مستواها قبل عام حين اشترت شركات التكرير فقط رخيصا لإمداد السوق التي تتعافى من فيروس كورونا.

جانيت يلين: الشركات الأميركية ستؤيد أي اتفاق عالمي بشأن الضرائب



جانيت يلين

قالت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين إنه من المحتمل أن تقدم الشركات الأمريكية دعما حيويا لدفع أعضاء الكونجرس من أجل تأييد إصلاح عالمي لنظام ضرائب الشركات مما سيساعد في التغلب على المعارضة الجمهورية المحتملة التي قد تعرقل تصديق الكونجرس على الاتفاق الذي وافقت عليه مجموعة الدول العشرين مطلع الأسبوع الحالي بشأن وضع حد أدنى قدره 15% لضرائب الشركات الكبرى على مستوى العالم. ونقلت بلومبرج عن يلين قولها في العاصمة البلجيكية بروكسل في ختام زيارتها لأوروبا إنه إلى الحد الذي ينحاز فيه الجمهوريون إلى عالم الأعمال، ويحاولون حماية مصالح الشركات، فإن تخميني هو أن الشركات ستقول لأعضاء الكونجرس من فضلكم وافقوا على هذا الاتفاق الضريبي الجديد.

وعلى ضمان وضع حد أدنى لمعدل الضريبة على الشركات، لا تقل عن 15 في المئة، فضلا عن ضمان أن الشركات الكبيرة تدفع الضرائب حال بيعها. ولم تنضم دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل أيرلندا والمجر وإستونيا، إلى هذا الاتفاق حتى الآن.

وفي الوقت الذي أصبح فيه إقرار الاتفاق أمرا واقعا بعد أن وقعت عليه جميع دول مجموعة العشرين المعنية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأسبوع الماضي، فإن الموافقة الرسمية عليه ستشكل علامة فارقة في المحادثات التي استغرقت سنوات.

مصر تدرس التوسع في إصدار السندات الخضراء



محمد معيط

تدرس وزارة المالية في مصر، إصدار سندات التنمية المستدامة «الخضراء»، ضمن أدوات الحصول على السيولة النقدية اللازمة لنفقاتها في قطاعات تنمية

مستدامة. وسندات التنمية المستدامة «الخضراء»، وعاء ذو عائد ثابت يمول المشروعات الصديقة للبيئة. وقال وزير المالية محمد معيط، في تصريحات نشرتها رئاسة مجلس الوزراء عبر صفحتها على فيسبوك، الثلاثاء، إن بلاده تستهدف التوسع في إصدار السندات الخضراء لتوفير التمويل

المستدام للمشروعات الصديقة للبيئة. وأضاف معيط، أن القطاعات المستهدفة تتمثل في «مجالات الإسكان والنقل النظيف، والطاقة المتجددة، والحد من التلوث، والتكيف مع تغير المناخ، ورفع كفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي».

وستطرح مصر سندات خضراء بقيمة 750 مليون دولار، دون تحديد موعد لها وسنوات الاستحقاق. وبلغت إصدارات السندات الخضراء حول العالم مستوى قياسيا من قفعا عند 269.5

مليار دولار بنهاية 2020. ومن المتوقع أن يصل إصدار تلك السندات إلى ما بين 400 و450 مليار دولار هذا العام، وفق تقرير صادر عن مبادرة سندات المناخ (أممية). وأوضح الوزير أن حكومة مصر، تستهدف تحسين تنافسيتها في مؤشر الأداء البيئي، من خلال زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء من 15 بالمئة في العام المالي الحالي، إلى 30 في المئة في الموازنة الجديدة.

الدولار عند ذروة 3 شهور أمام اليورو وسط توقعات بتشديد مبكر للسياسة النقدية



لامس الدولار أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر مقابل اليورو وذروة أسبوع أمام الين، بعد أن حفز ارتفاع التضخم الأمريكي الرهانات على تشديد أسرع للسياسة النقدية عما أشار إليه مسؤولو مجلس الاحتياطي الاتحادي حتى الآن.

وقفز الدولار النيوزيلندي أكثر من واحد في المائة إلى 70.235 سنت أمريكي بعد أن قال بنك الاحتياطي النيوزيلندي اليوم إنه سيوقف برنامج شراء الأصول واسع النطاق، مما يهدد الطريق أمام رفع أسعار الفائدة هذا العام. ومقابل اليورو، صعدت العملة الأمريكية إلى 1.17720 دولار عند أعلى مستوى منذ الخامس من أبريل لليوم الثاني على التوالي، ثم تراجعت 0.1 في المائة إلى 1.17860 دولار مقابل العملة الموحدة. كما ارتفع الدولار إلى 110.70 ين ياباني للمرة الأولى منذ السابع من

يوليو، قبل أن يتراجع 0.1 في المائة إلى 110.50. وارتفع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية أمام سلة من ست عملات، 0.1 في المائة إلى

92.705 بعد أن ارتفع في وقت سابق إلى 92.832، أقل بقليل من مستوى 92.844 الذي بلغه الأسبوع الماضي للمرة الأولى منذ الخامس من أبريل. ارتفعت أسعار المستهلكين في

الولايات المتحدة بأكبر قدر في 13 عاما في يونيو وسط قيود العرض واستمرار ارتفاع تكاليف الخدمات المتعلقة بالسفر من مستوياتها المتدنية أثناء الجائحة. ويتطلع المتعاملون الآن إلى كلمة رئيس الاحتياطي جيروم باول أمام الكونجرس يومي الأربعاء والخميس بحثا عن أي مؤشرات عن توقيت تقليص التحفيز ورفع أسعار الفائدة. وبحسب «رويترز»، صعد الدولار الكندي 0.1 في المائة أمام نظيره الأمريكي إلى 1.2503 دولار كندي ولا يزال قريبا من أدنى مستوى في شهرين ونصف الشهر عند 1.2590 دولار كندي الذي سجله الأسبوع الماضي، بعد أن سجل أكبر انخفاض أسبوعي أمس. وارتفع الدولار الأسترالي 0.2 في المائة إلى 74.60 سنت أمريكي، محققا مكاسب بفعل ارتفاع نظيره النيوزيلندي.

اقتصاد سنغافورة ينكمش 2 بالمئة في الربع الثاني بعد إعادة فرض القيود

انكمش الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة بنسبة 2 في المائة في الربع الثاني من عام 2021، وفقا لتقديرات مسجلة أصدرتها وزارة التجارة والصناعة.

وتوقعت معظم البنوك والاقتصاديين انخفاضا طفيفا في النمو ربع السنوي بسبب إعادة الحكومة فرض بعض القيود لفترة قصيرة بعد ارتفاع طفيف في عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في أبريل الماضي.

ماسك: رفضت وظائف وول ستريت للتركيز على التكنولوجيا

قال الرئيس التنفيذي لعملاقة السيارات الكهربائية تسلا، إيلون ماسك، إنه رفض وظائف في وول ستريت، المركز المالي الضخم في نيويورك، للتركيز على التكنولوجيا. وذكرت «بلومبرج» أن ماسك قال لمحامييه أثناء استجواب في محاكمة بوليمنجتون، ولاية ديلاوير، بشأن استحواذ شركة تسلا على شركة سولار سيتي في عام 2016 «عرض علي العديد من الوظائف ذات الأجر المرتفع في وول ستريت. ورفضت». وانتقل إلى سيليكون فالي (وادي السيليكون) خلال طرفة الإنترنت، ثم أسس شركة ألت في نهاية المطاف إلى شركة باي بال هولدنجز، وحقق الملايين الأولى له عندما تم بيع باي بال لشركة إي باي.

التضخم السنوي للمملكة المتحدة يتسارع إلى 2.5 بالمئة في يونيو

تسارع تضخم أسعار المستهلك السنوي في المملكة المتحدة إلى 2.5 بالمئة في يونيو الماضي، مقارنة مع 2.1 بالمئة في مايو السابق له.

وقال مكتب الإحصاء الوطني في بيان، إن التضخم على أساس شهري صعد بنسبة 0.5 بالمئة في يونيو مقارنة مع الشهر السابق له.

وذكر أن التضخم على أساس سنوي، جاء مدفوعا بارتفاعات متباينة في قطاعات النقل والمواصلات والسلع الغذائية والتبغ والكحول، إلى جانب ارتفاع مجموعة السفر والسيارات المستعملة.

وتوقع بنك إنجلترا، الشهر الماضي، أن يتجاوز التضخم في المملكة المتحدة حاجز 3 بالمئة خلال العام الجاري، مع تخفيف القيود المرتبطة بجائحة كورونا، وعودة الطلب المحلي على الاستهلاك.

وشهد الاقتصاد العالمي ارتفاعا في التضخم خلال 2021، هو الأسرع منذ 2008، مع اتفاق تريليونات الدولارات على شكل حزم تحفيز من الحكومات والبنوك المركزية، في مواجهة تداعيات جائحة كورونا.

وبينما كان نمو التضخم هذفا عالميا خلال 2020، بسبب تراجع الطلب العالمي على الاستهلاك بالزامن مع تداعيات جائحة كورونا، تحول اليوم إلى هاجس دولي بفعل حزم التحفيز المالي، والذي قاد إلى فقرة كبيرة في الاستهلاك. أظهرت بيانات رسمية نمو مؤشر أسعار المستهلكين (التضخم) بالولايات المتحدة في يونيو الماضي، بأعلى وتيرة شهرية منذ يونيو 2008، بفضل عودة الثقة والتعافي الاقتصادي وتسريع وتيرة التطعيمات ضد فيروس كورونا.

نمو التضخم الأمريكي في يونيو بأعلى وتيرة شهرية منذ 13 عاماً

نما مؤشر أسعار المستهلكين (التضخم) بالولايات المتحدة في يونيو الماضي، بأعلى وتيرة شهرية منذ يونيو 2008، بفضل عودة الثقة والتعافي الاقتصادي وتسريع وتيرة التطعيمات ضد فيروس كورونا.

وحسب بيانات وزارة العمل الأمريكية، زاد التضخم الشهري بنسبة 0.9 بالمئة الشهر الماضي، مقابل زيادة بنسبة 0.6 بالمئة في مايو السابق له. وعلى أساس سنوي، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بنسبة 5.4 بالمئة، بأكبر ارتفاع سنوي منذ أغسطس 2008. وكان التضخم السنوي الأمريكي سجل 5 بالمئة في مايو الماضي.

وسجل مؤشر أسعار المستهلكين، الذي يستبعد تكاليف الغذاء والطاقة، ارتفاعا بنسبة 0.9 بالمئة على أساس شهري خلال يونيو، مقارنة بزيادة 0.7 بالمئة بالشهر السابق.

ووقع الرئيس الأمريكي جو بايدن في مارس الماضي، مشروع قانون لخطة مساعدات اقتصادية بقيمة 1.9 تريليون دولار، ليصبح قانونا ساريا يهدف إلى مساعدة الأمريكيين المتضررين من الجائحة. وبسبب التعافي الاقتصادي التدريجي وحزم التحفيز، ارتفع الطلب على الاستهلاك في الولايات المتحدة، ليتحول كبح جماح التضخم إلى أولوية قصوى للإدارة الأمريكية حاليا، بعدما كان تحفيزه هدفا في 2020.

تركيا: زيادة مؤشر الإنتاج الصناعي 40 بالمئة في مايو

قال وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي مصطفى ورايك إن مؤشر الإنتاج الصناعي خلال مايو المنصرم زاد بنسبة 40 بالمئة على أساس سنوي. جاء ذلك في تغريدة نشرها، قيم فيها بيانات الإنتاج الصناعي المتعلقة بشهر مايو.

وأكد ورايك أن البنية التحتية الصناعية القوية في تركيا أثبتت مرة أخرى قدرتها على التعافي من الصدمات. وذكر ورايك أن مؤشر الإنتاج الصناعي خلال مايو المنصرم زاد 40 بالمئة على أساس سنوي و1.3 على أساس شهري. وأضاف أن «هذا الأداء عزز توقعاتنا بشأن النمو المرتفع في الربع الثاني من عام 2021».